**نموذج تسليم البحث الخاص بمقرر**

**الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 2020 – 2019**

**خاص بالطالب**

|  |  |
| --- | --- |
| ملك محمد ابراهيم الصفتي | **اسم الطالب رباعي** |
| 30201221601408 | **الرقم القومي** |
| 194 | **رقم الجلوس** |
| **الفرقة الاولي** | **المستوي الدراسي / الفرقة** |
| **المحاسبة والتمويل** | **البرنامج الدراسي / الشعبة** |
|  | **اسم المقرر** |
| مبادئ المحاسبة | **المادة** |
| **الموضوع الاول** | **عنوان البحث** |

**تعريف المدينين :**

يقصد بالمدينين هي المبالغ أو الديون التي تنشا بذمة الغير لصالح الشركة نتيجة للتعاملات المالية والتجارية مع الآخرين خلال فترة نشاطها الاعتيادي و تعد المدينون  احد الحسابات الشخصية التي تكون بطبيعتها مدينة وتشكل احد عناصر الأصول المتداولة المهمة في الميزانية.

**التصنيفات المختلفة للمدينين :**

ينشا هذا الحساب عندما تقوم المنشأة ببيع بضاعة او خدمة للغير على الحساب ليتم تحصيل القيمة المستحقة او جزء منها خلال فترة زمنية معينة, ويمكن تقسيم المدينون الى قسمين :

**(١)مدينون تجاريون:**

وهي الذمم المستحقة على الغير نتيجة عمليات البيع الآجل (على الحساب).

مدينون تجاريون وهم الأشخاص أو الشركات التي تكون مدينة للمنشأة نتيجة عمليات تجارية تمت بينهم وبين المنشأة

كما يتم تصنيف هذه المبالغ التجارية فرعياَ الى مدينين  و أوراق قبض.

**(٢)مدينون غير تجاريون:**

وهي الذمم المستحقة على الغير نتيجة عمليات اخرى غير البيع الآجل وتقديم الخدمات, كمنح السلف للموظفين, والذمم المستحقة على الدولة من ضرائب مرتجعة وغيرها وقد يفتح لهم حساب مستقل يسمى حسابات مدينة أخرى .

**الاعتراف بالمدينين :**

يتم الاعتراف بالمدينين عندما :

1- يتحقق أو يصبح قابلا للتحقق

2- يكتسب .

وتحقق الايرادات يكون بإتمام عملية مبادلة السلع أو الخدمات أو الأفكار أو الأصول مقابل نقدية أو مطالبات نقدية ، واكتساب الايرادات يكون بإنجاز المنشأة ما يجب عليها إنجازه للحصول على حق استخدام المنافع التي تمثلها هذه الايرادات ، وبالطبع فان سعر البيع يعتبر المقياس الموضوعي للاعتراف بالإيراد

وهذه تمثل القاعدة  العامة للاعتراف بالإيراد وهناك استثناءات لهذه القاعدة حيث يتم الاعتراف بالإيراد خلال عملية الانتاج كما في العقود الانشائية طويلة الأجل ، والاعتراف بالإيراد في نهاية الانتاج وقبل البيع كحالات التنقيب واستخراج المعادن  ، وقد يحدث الاعتراف بالإيراد عند التحصيل النقدي مثل مبيعات التقسيط طويلة الاجل

**القياس اللاحق بالمدينين:**

تقوم المنشأة بإعادة تقييم المدينين في نهاية كل فترة. تتضمن عمليات تقييم الديون اللاحقة والإبلاغ عنها في بيان المركز المالي ما يلي:

(١)تصنيف حسابات للمدينين

(٢)قياس القيمة التي تعرض في قائمه المركز المالي

يجب أن تحدد عملية التصنيف الفاصل الزمني الذي يظهر في كل حساب مدين موجود

تصنيف المصانع التي سيتم الحصول عليها خلال السنة أو دورة التشغيل ، اعتمادًا على أي من هذه الفترات يعد أطولي حين أن جميع الحسابات الأخرى لا تعتبر جارية. تقيس الرهانات حسابات المدينين قصير الأجل وتقررها في القيمة النقدية التي يمكن الحصول عليها ، أي في المبلغ الذي سيتم تحصيله نقدًا إن تقدير هذه المبالغ وتسجيل المصروفات في الفترة التي حدثت فيها المبيعات يحد من ظاهرة إدارة الأرباح المسجلة من قبل المبيعات وتأجيل المصروفات بسبب الديون المشكوك في تحصيلها والعوائد والمشطوبات للفترة التالية فيما يتعلق بتقدير العائدات والمشطوبات كجزء من الاعتراف بالإيرادات.

**الفرق بين الخصم التجاري والخصم النقدي :**

الخصم التجاري : تخفيض يمنحه البائع للمشتري لحثه على الشراء او الشراء بكميات كبيرة وهذا الخصم لا يسجل في دفاتر البائع ولا في دفاتر المشتري حيث تسجل البضاعة بقيمتها بعد الخصم

الخصم النقدي : يطلق عليه خصم تعجيل الدفع بمعنى ان المنشآت التجارية المختلفة تحدد سعرين مختلفين للسلعة الواحدة، سعرا للبيع الآجل وسعرا آخر للبيع النقدي، ويكون السعر الآجل أعلى من النقدي و يقوم البائع بعمل الخصم النقدي لحث و تشجيع المشتري على السداد في وقت مبكر حتى يستفيد من الخصم

و يتم تسجيل الخصم النقدي بالدفاتر المحاسبية ويسجل في دفاتر البائع كتكلفة (مدين) ويسمى خصم مسموح به وفي دفاتر المشتري كإيراد ( دائن ) ويسمى خصم مكتسب

**الفرق بين طريقتي معالجة الخصم النقدي:**

توجد طريقتين هما:

(١) طريقة السعر الإجمالي:

في ظل هذه الطريقة يتم تسجيل المشتريات في تاريخ الشراء بالسعر الإجمالي، ويسجل الخصم المكتسب في الدفاتر عند الحصول عليه فقط أي إذا تم السداد خلال مدة الخصم.

(٢)طريقة السعر الصافي:

في ظل هذه الطريقة يتم تسجيل المشتريات على أساس السعر الصافي أي بعد استبعاد الخصم النقدي، ومن ثم إذا تم السداد خلال فترة الخصم لا توجد مشكلة حيث سيتساوى المبلغ المسدد مع المبلغ المسجل بالدفاتر، أما إذا لم يتم السداد خلال فترد الخصم فيسجل هذا الخصم كخصم مفقود .

مثال علي طريقتي الخصم النقدي:-

مثال(١) المبيعات:

اذا تم بيع بضاعة بمبلغ 30,000 جنية بشرط ٣-٧ صافى ٣٠ يوم و قد تم سداد ما يعادل 20,000 من قيمك المبيعات خلال سبعة ايام و الباقي بعد ٢٠ يوم.

فإن القيود تتم على النحو الاتي:

اشترت منشئة ما بضاعة من احد الموردين بمبلغ 5000 بخصم تجاري 10 % وكانت شروط السداد 3/7 صافي 30

|  |  |
| --- | --- |
| الطريقة الاجمالية | الطريقة الصافية |
| 30.000من ح /المدينين  30.000الي ح / المسجل  تسجيل عملية البيع بالاجمالي | الخصم =30.000×3./ =900  29100 من ح /المدينين  29100 الي ح/ المبيعات  سجل عملية البيع الصافي |
| السداد خلال الفترة 20.000جنية  الخصم =20.000 ×3%=600 | سداد20.00خلال الفترة |
| من مذكورين  19400 ح/النقدية  600 ح الخصم علي المبيعات  20.000 الي ح / المدينين | 19400 من ح/ النقدية  19400 الي ح / المدينين  وعند عدم السداد وانتهاء المدة للمبلغ الباقي  300 من ح /المدينين  300 الي ح/الخصم المتنازل عنه |
| السداد بعد الفترة الممنوحة  10.000 من ح/ النقدية  10.000 الي ح/ المدينين | قيمة السداد في تاريخ السداد  5.000 من ح/ النقدية  5.000 من ح/ المدينين |

مثال(٢)المشتريات:

لنفترض انه تم شراء مشتريات بمبلغ 15,000 جنية بشرط ٢-١٠ صافي ٣٠ يوم و قد تم تسديد ما يعادل 10,000 جنية من قيمة المشتريات خلال عشرة ايام و الباقي بعد ٢٠ يوم فإن القيود تتم علي النحو الاتي :اشتري شخص بضاعة بمبلغ 15.00شرط 2 - 10 صافي 30 يوم وقد يتم سدادة ما يعادل 10.00 من قيمة المشتريات خلال 10 ايام والباقي بعد 2 يوم

القيود

|  |  |
| --- | --- |
| طريقة الخصم الاجمالي | طريقة الخصم الصحيح |
| 15.000 من ح المشتريات  15.000 الي ح الدائنون  تسجل عملية الشراء بالاجمالي | الخصم =15.0 ×2% =300  14700 من ح /المشتريات  14700 الي ح الدائنون  تسجيل عملية الشراء بالاجمالي |
| التسديد خلال فترة = 100 ×الخصم – 10×2=200 | تم سداد 10.00 خلال فترة |
| 10.00 الي ح /الدائنون  الي  9800 ح ح /النقدية  200 ح /الخصم المكتسب | 9800 من ح / الدائنين  الي ح / النقدية  وعند عدم السداد وانتهاء المدة للمبلغ الباقي  100 من ح / الخصم  100 الي ح الدائنون |
| السداد بعد الفترة الممنوحة  5.00 من ح / الدائنون  5.00 الي ح النقدية | قيد السداد في تاريخ السداد  5.000 الدائنون  5.000 النقدية |

**المقصود بالحسابات الغير قابلة للتحصيل، و كيفية المحاسبه عليها:**

- هي قروض أو مستحقات أو ديون أخرى لا تكاد تكون لها أي فرصة لدفعها. وقد يصبح الحساب غير قابل للتحصيل لأسباب عديدة، منها إفلاس المدين، وعدم القدرة على العثور على المدين، وعدم وجود وثائق سليمة، وما إلى ذلك.

قبل تصنيف أي حساب على أنه غير قابل للتحصيل، يصبح عادة حساباً مشكوكاً فيه (Doubtful Account). وتحتفظ الشركات والبنوك باحتياطي نقدي لهذه الحسابات، وهو حساب مخالف لحساب القرض أو المدين. وبمجرد اعتبار الحساب غير قابل للتحصيل، يجب شطبه.

- حسابات غير قابلة للتحصيل في الميزانية العمومية

تعرف حسابات القبض باسم حسابات التحكم. وهذا يعني أن إجمالي جميع الحسابات الفردية الموجودة في دفتر المساعدة يجب أن يكون مساويا لإجمالي الرصيد في الحسابات المدينة.

تستخدم الديون المعدومة في تقييم الحسابات المدينة ، والتي تظهر في رصيد الشركة.

عندما يشتري العميل ائتمانًا من المورد ، يتم وضع هذا المبلغ بواسطة المورد في الحسابات المدينة. تختلف شروط الدفع ، ولكن معظم الشركات تدفع في غضون 30 إلى 90 يوما.

إذا لم يدفع العميل بعد ثلاثة أشهر ، فسيتم تعيين المبلغ في حسابات القبض "مستحقة". إذا كنت تقضي مزيدًا من الوقت ، فيمكن للمزود تصنيفه على أنه حساب "مشكوك فيه".

في هذه المرحلة ، قد تختار الشركة تحصيل رسوم بيان الدخل في شكل رسوم حسابات غير قابلة للتحصيل.

يظهر حساب مصروفات الحسابات غير القابلة للتحصيل كبند في بيان الدخل ، داخل قسم مصروفات التشغيل في ذلك البيان المالي.

هناك طريقتين للمحاسبة عن الحسابات غير القابلة للتحصيل:

(١) طريقة الخصم المباشر :

عندما تحدد المنشأة أن حساب من حسابات المدينين غير قابل للتحصيل فإنها تحمل الخسارة مباشرة علي انها مصروف ديون معدومة و مصروف الديون يعكس فقط الخسائر الفعلية للحسابات غير المحصلة، و تعرض حسابات المدينين بالقيمة الإجمالية دون طرح أي مبلغ للديون المشكوك في تحصيلها. و تستخدم هذه الطريقة للأغراض الضريبية، و يعتقد مؤيديها أنها تسجل الحقائق بدون تقدير.

(٢) طريقة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

طريقه المخصص للمحاسبة عن الديون المعدومة تنطوي على تقدير الحسابات  غير القابلة للتحصيل في نهاية الفترة الحالية بها من خلال تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، و ذلك بتحمل قائمة الدخل بصروف الديون المشكوك في تحصيلها مقابل المخصص الديون المشكوك في تحصيلها (دائن) و عند العرض في قائمة المركز المالي، يعرض مبلغ المدينين بالصافي بعد طرح مخصص الديون المشكوك في تحصيلها علي الرغم من عدم إعدام الديون فعلياَ.

**طرق تقدير الديون المشكوك في تحصيلها :**

**(أ) أسلوب النسبة من المبيعات  :**

هذه الطريقة   تسمى أيضاً بطريقة مدخل قائمة الدخل ، يتم الاعتماد على رقم صافي المبيعات الآجلة لتقدير الديون المشكوك في تحصيلها ذلك لأن رصيدي المدينين والديون المشكوك فيها مرتبطان أساساً بالمبيعات الآجلة ، وهنا يتم تحديد نسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة للفترة الحالية بناءً على خبرة الإدارة في تحصيل الديون الآجلة في السنوات السابقة ، هذا ويمكن التوصل إلى قيمة المبيعات الآجلة من دفتر يومية المبيعات الآجلة.

مثال:-

لنفترض ان احدي المنشأة قدرت الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة 2% من صافى المبيعات الآجلة لعام ٢٠١٨ يبلغ 1800000 جنية فإن مصروف الديون المشكوك في تحصيلها المقدر (1800000×2%=36000)

و يكون القيد في الشكل الاتي :

36000 من ح/مصروف الديون المعدومة

  36000 إلى ح/مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

**(ب) اسلوب نسبة  حساب المدينين (مدخل قائمة المركز المالي) :**

هذه الطريقة تقوم على تقدير الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة من رصيد حساب المدينيين، وحيث أن حساب المدينين يظهر ضمن الأصول في الميزانية فإن هذه الطريقة تسمى "مدخل الميزانية".

ولغايات التوصل لتقدير الديون المشكوك فيها وفقاً لهذه الطريقة يتم تقدير مخصص الديون في تحصيلها المطلوب كنسبة عامة من رصيد المدينين ، ويتحدد مقدار هذا المخصص وذلك بضرب رصيد المدينين في هذه النسبة.

**ببع المدينين :**

بيع المدينين اصبح منتشراَ في المعاملات التجارية في الفترة الأخيرة ة. و لقد تم بناء منشأة تمويل و بنوك مهمتها شراء حسابات المدينين، و تعرف هذه العملية بالخصم نظير أتعاب أو عمولة، و يتولى البنك أو مؤسسة التمويل تحصيل المستحقات مباشرة من المدين الأصلي.

و تتم عملية الخصم التجارية علي النحو الاتي:

المشترى (تاجر الجملة أو تاجر التجزئة) يطلب طلبية من البائع(المصنع، الموزع).

البائع يقدم أوراق المشترى إلي البنك أو المؤسسة المالية لفحص المركز الائتماني للمشترى.

البنك أو المؤسسة تصادق علي منح الائتمان بعد الفحص.

المصنع يشحن السلعة إلى المشترى و يحصل على مستندات المديونية.

البنك أو مؤسسة التمويل تحصل المبالغ المستحقة مباشرك من المدين.

**"طريقتي بيع المدينين"**

**(أ) البيع بدون ضمان (بدون حق الرجوع) :**

يعني ان البائع لا يضمن تحصيل المبالغ المستحقة، و بالتالي ليس من حق البنك أو مؤسسة التمويل الرجوع الي البائع في حالة عدم تحصيل المستحقات من المدين، لأنه يعتبر بيع فوري و نهائي فمن حيث الشكل، يعتبر هذا البيع تنازل عن ملكية الحسابات المدينين، من حيث الجوهر يعتبر تحويل منافع و مخاطر الحسابات الى  البنك أو مؤسسة التمويل، و هذا النوع من بيع المدينين يكون عليه عمولة عالية نسبياَ بالإضافة الى حجز مبالغ محددة لضمان التخصيل. كما ان هذا النوع من بيع المدينين ينقل مخاطر الائتمان إلى البنك أو مؤسسة التمويل و بالتالي يتحمل بخسائر عدم التحصيل، و لذلك يحجز مبلغ لأي تعديلات مستقبليو أي خسائر تفوق ذلك المبلغ المحتاز يتحملها البنك نفسة

مثال :-

افترض ان إحدى المنشآت باعت حسابات مدينين بمبلغ 300,00 جنية لأحد البنوك، و فحص البنك مستندات المدين ووافق علي الشراء مقابل الحصول على عمولة 3% و حجز 7% لأى تعديلات مستقبلية.

القيود اليومية في دفاتر المنشأة تكون على الشكل الاتي:

    من مذكورين

270,000    ح/نقدية

21,000      ح/مستحقات علي البنك

9000         ح/ مصروفات التمويل

   300,00    ح/المدينين

عندما يتم تحصيل حسابات المدينين كاملة، فإن القيد يكون كالاتي :

21,000    من ح/النقدية

     21,000 إلى ح/مستحقات البنك

في حالة عدم تمكين البنك من تحصيل كل مبلغ المدينين فإنه يتم خصمة من المبلغ المحتجز في حدود المبلغ فقط، اذا لم يتمك البنك من تحصيل مبلغ 10,000 فإن القيد يكون كالاتي:

من مذكورين

         12,000 من ح/النقدية

         9000 من ح/مصروفات التمويل

              21,000 الى ح/مستحقات البنك

**(ب) البيع مع الضمان(حق الرجوع) :**

عندما يتم البيع مع الضمان، فإن للبنك حق الرجوع علي المنشأة عندما لا يتمكن من تحصيل المستحقات من المدين الأصلي، و لا يحتاج البنك في هذه الحالة إلى اتفاق البيع يسمح بحق الرجوع :

مثال:

إحدى الشركان باعت حسابات مدينين بمبلغ 200,000 جنية لأحد البنوك، و فحص البنك مستندات المدين ووافق علي الشراء مقابل الحصول على عمولة 1% و حجز 3% لأي تعديلات مستقبلية.

\*القيود تجرى علي النحو الاتي في دفاتر المنشأة:

من مذكورين

194,000 من ح/نقدية

6000      من ح/مصروفات التمويل

200,000الى ح/القرض

\*و عند تحصيل البنك لمبلغ المدينين كاملاَ فإن المنشأة تجري القيد كالاتي:

200,000 من ح/القرض

     200,000 إلى ح/المدينين

\*عندما لا يستطيع البنك تحصيل مبلغ معين، فإنه يرجع على المنشأة لسداد هذا المبلغ، فإن لم يستطع البنك تحصيل مبلغ 2000 جنية لإفلاس العميل،

تجرى المنشأة القيد كالاتي :

من مذكورين

    200,000 ح/القرض

    2000       ح/الديون المعدومة

              إلى مذكورين

                 250,000 ح/المدينين

                  2000      ح/النقدية

**قواعد العرض و الإفصاح عن المدينين في القوائم المالية :**

(١)فصل الفئات المختلفة من المدينين و التقرير عن المبالغ الدفتري لكل منها.

(٢)فصل المدينين قصيرة الاجل "المتداولة" عن المدينين طويلة الاجل "غير المتداولة".

(٣)إجراء مقاصة ملائمة لحسابات المدينين التي هبوط قيمتها مع مناقشة اختبار الهبوط و المؤشرات الدالة علية سواء كان هبوط لحسابات فريدة او مجمعة.

(٤)الإفصاح عن القيمة العادلة للمدينين لمقارنتها مع المبالغ الدفترية.

(٥)الإفصاح عن المعلومات الأتية للمساعدة في تقدير خطر الائتمان الملازم للمدينين:

المدينين التي لم يحن موعد استحقاقها و لم تهبط

المبالغ الدفترية للمدينين التي تخطت مدة الاستحقاق او هبطت و لكن اعيد التفاوض بشأن شروطها

المبالغ التي تجاوزت مدة الائتمان او هبطت قيمتها، يتم الافصاح عن تحليل عمر المدينين التي تجاوزت مدة الاستحقاق بنهاية فترة التقرير

(٦) الإفصاح عن اي مدينين قدمت رهناَ لضمان أي التزام.

**المراجع والمصادر**

الكتاب المقرر

بنك المعرفة

محرك البحث جوجل